مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/9/6

اتفاقية مكة للدفاع المشترك في ضوء الواقعية الدفاعية

د. مهند حميد الراوي

تحليلات

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

اتفاقية مكة للدفاع المشترك في ضوء الواقعية الدفاعية

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات الأمنية والعسكرية

الاصدار / تحليلات

الموضوع / الأمن والدفاع

د. مهند حميد الراوي / دكتوراه في العلوم السياسية/ الاستراتيجية

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

مقدمة

يُقيِّم هذا البحث «اتفاقية مكة للدفاع المشترك» من منظور نظرية «توازن التهديد» التي صاغها ستيفن والت، مبتعداً بذلك عن الأطر التقليدية للواقعية الجديدة التي تنظر إلى الأمن الإقليمي حصراً باعتباره «توازناً للقوى». وبدلاً من ذلك، يضع البحث الاتفاقية في إطار استجابة استراتيجية مدروسة لما يمكن وصفه بـ»التهديد الإقليمي الفائق" (Hyper-threat) وهو تحدٍّ أمني متعدد الأبعاد يتطلب تبنّي وضعية دفاعية دقيقة ومحكمة.

يرتكز هذا التحليل على فرضية مفادها أن الدول الموقعة لم تتحالف لمجرد مواجهة قوة مهيمنة صاعدة، بل للتعامل مع معادلة معقدة لإدراك التهديدات. ووفقاً لمفهوم «الواقعية الدفاعية» عند والت، تقيس الدول التهديدات من خلال أربعة متغيرات متميزة، ويوضح هذا البحث كيف تُفعِّل اتفاقية مكة تدابير دفاعية لمواجهة كلٍّ منها:

القوة الإجمالية: هي الموارد المادية والاقتصادية والديموغرافية المجتمعة التي يمتلكها الخصم. وتعمل الاتفاقية كآلية لتجميع الموارد، مما يوازن تفوق الخصم الشامل في هذا المجال من خلال القدرات الجماعية.

القرب الجغرافي: ويشير إلى مدى قرب الخطر وداهمته؛ إذ تستغل «التهديدات القصوى" (Hyper-threats) القرب الجغرافي لفرض قوتها بسرعة. وتؤسس الاتفاقية لنظام دفاعي مكاني موحد، مما يؤدي فعلياً إلى توسيع النطاق الدفاعي نحو الخارج وتحييد الميزة

الجغرافية التي يتمتع بها الخصم.

القدرة الهجومية: وهي قدرة الخصم على توجيه قوة تدميرية، مثل الحروب الهجينة، أو انتشار الصواريخ، أو الحشد السريع للقوات. وتُحوِّل المعاهدة الدول الموقعة من موقف رد الفعل إلى وضعية الردع الموحد، مما يرفع تكلفة القيام بأي تحركات هجومية. النوايا العدائية: وتتمثل في الطابع العدواني المنسوب إلى الخصم. فبدلاً من الاكتفاء بالاستجابة لقدرات مجردة، تُمثّل «اتفاقية مكة» خطوة حاسمة لتحقيق التوازن في مواجهة نوايا عدائية موثقة تهدد السيادة الإقليمية.

تفكيك نموذج ستيفن والت

تُعدّ نظرية «توازن التهديد" (Balance of Threat) لستيفن م. والت تطوراً جوهرياً في إطار المدرسة الواقعية الدفاعية. فمن خلال مقالته الصادرة عام 1985 بعنوان «تشكيل التحالفات وتوازن القوى العالمي" (Alliance Formation and the Balance of World Power)، وتوسّعه في طرح الفكرة في كتابه الصادر عام 1987 بعنوان «أصول التحالفات" (The Origins of Alliances)، قام والت بتعديل افتراض الواقعية الجديدة الكلاسيكية -الذي صاغه كينيث والتز- والقائل بأن الدول تسعى لتحقيق التوازن في مواجهة القوة في المقام الأول. وبدلاً من ذلك، جادل والت بأن الدول تسعى لتحقيق التوازن في مواجهة التهديدات المُدرَكة. ووفقاً لهذا الإطار، فإن اختلال موازين القوى وحده لا يؤدي بالضرورة إلى تشكيل تحالف دفاعي؛ بل تقوم

الدول بتقدير مستوى التهديد الذي يشكله طرف آخر من خلال تقييم أربعة متغيرات محددة، والتي تُعد العناصر الأربعة المكوِّنة للتهديد لدى ستيفن والت، وهي:

القوة الإجمالية: تشير القوة الإجمالية إلى مجموع الموارد المادية والكامنة التي تمتلكها الدولة. ويشمل ذلك الحجم السكاني، والقدرات الصناعية والاقتصادية، والتقدّم التكنولوجي، والقوة العسكرية الشاملة. ورغم أن «والت" (Walt) يشير إلى أن القوة الإجمالية لا تكفي وحدها لتحفيز تشكيل تحالف موازِن (إذ لو كان الأمر كذلك، لتحالفت جميع الدول ضد الدولة الأقوى في النظام)، إلا أنها تُعدّ بمثابة قدرة أساسية؛ فكلما زادت القوة الإجمالية للدولة، تعاظم التهديد المحتمل الذي تشكّله، نظراً إلى امتلاكها الإمكانات المادية الهائلة اللازمة للهيمنة على الآخرين أو إلحاق الضرر بهم إذا ما اختارت القيام بذلك.[1]

القرب الجغرافي: يتأثر إدراك التهديد بشكل كبير بالعوامل الجغرافية. وانطلاقاً من المفهوم الجيوسياسي المعروف بـ»تدرج فقدان القوة" (Loss of Strength Gradient)، يقرر هذا المبدأ أن قدرة الدولة على إسقاط قوتها العسكرية تتضاءل كلما زادت المسافة؛ ونتيجةً لذلك، يُنظر إلى الدول المجاورة على أنها تشكّل تهديداً أكبر بكثير مقارنةً بالقوى المهيمنة البعيدة. فالدولة العظمى التي تقع عبر المحيط قد تمتلك قوة إجمالية هائلة، إلا أن دولة مجاورة ذات قدرات متوسطة

1. Walt, Stephen M. The Origins of Alliances. Ithaca: Cornell University Press, 1987, pp. 22-23.

قد تشكّل تهديداً وجودياً أكثر حدةً وإلحاحاً، نظراً إلى قدرتها المادية على عبور الحدود بسرعة.

القدرة الهجومية: يميّز هذا المتغير بين القوة العسكرية الإجمالية للدولة ووضعها العملياتي المحدد. وتتفاقم درجة التهديد الذي تشكّله الدولة إذا كانت بنيتها العسكرية مصممة صراحةً لغرض إسقاط القوة، وشنّ ضربات سريعة، والسيطرة على الأراضي (مثل امتلاك فرق مدرعة ضخمة، وقاذفات بعيدة المدى، وقوات بحرية قادرة على العمل في أعالي البحار). أما إذا كانت القوة العسكرية للدولة مهيّأة في المقام الأول لأغراض دفاعية — كوجود تحصينات حدودية قوية أو صواريخ اعتراضية محدودة المدى — فإن قوتها الإجمالية وقربها الجغرافي لا يثيران القدر ذاته من القلق. وعندما تفوق القدرات الهجومية نظيرتها الدفاعية بمراحل، تتفاقم حدة «معضلة الأمن»، وتصبح احتمالية اللجوء إلى استراتيجيات «تحقيق التوازن» (موازنة القوى) أمراً مرجحاً للغاية.[2]

النوايا العدوانية المتصورة: يُدخل هذا متغيراً إدراكياً وفكرياً بالغ الأهمية في الإطار الواقعي. فحتى لو امتلكت دولة ما قوة إجمالية هائلة، وقرباً جغرافياً مباشراً، وقدرات هجومية قوية، فإنها لن تستدعي تشكيل تحالف توازن إذا ما اعتُبرت نواياها حميدة عالمياً دولة «الوضع الراهن». في المقابل، إذا أظهرت دولة ما سلوكاً تحريفياً، أو خطاباً عدوانياً في سياستها الخارجية، أو أيديولوجيات توسعية، أو تاريخاً

2. Walt, Stephen M. «Alliance Formation and the Balance of World Power.» International Security, Vol. 9, No. 4, Spring 1985, p. 11.

من العدوان غير المتوقع، فإن الدول الأخرى ستفسّر قدراتها على أنها خطر مباشر. وتحدد النوايا كيفية تفسير المجتمع الدولي للمتغيرات المادية الثلاثة الأولى.[3]

وعليه، نجح إطار عمل «والت» في تفسير حالة استثنائية وواضحة في نظرية الواقعية الكلاسيكية، وهي: لماذا اصطفت القوى الكبرى في أوروبا الغربية مع الدولة الأقوى في النظام الدولي (الولايات المتحدة) إبان الحرب الباردة، بدلاً من السعي إلى موازنة قوتها؟ ومن خلال تطبيق هذه العناصر الأربعة، يتضح أن الاتحاد السوفيتي -رغم تساويه مع الولايات المتحدة في إجمالي القوة- كان يشكل تهديداً أكبر لأوروبا الغربية، وذلك نظراً إلى قربه الجغرافي، وقدراته الهجومية البرية الهائلة، ونواياه الأيديولوجية العدوانية التي كانت سائدة تاريخياً في التصورات العامة.

التحليل التطبيقي: اتفاقية مكة وفق العوامل الأربعة لنظرية التهديد

العامل الأول: القوة الإجمالية ومحاولة إعادة التوازن

وفقاً لنظرية «موازنة التهديد» التي صاغها ستيفن والت، لا تحدد الدول سلوكياتها المتعلقة بالتحالفات بمجرد النظر إلى القوة الخام للدول الأخرى، بل من خلال تقييم حجم التهديد الذي تشكّله تلك

3. An Interview with Stephen M. Walt, Balancing Threat: The United States and the Middle East, Yale Journal of International Affairs, Volume 5, Issue 2, 2010

الدول. وتُعدّ «القوة الإجمالية» المعيار الأول من بين المعايير الأربعة التي وضعها والت لتقييم التهديد؛ إذ تشير القوة الإجمالية إلى الموارد الشاملة والكُلّية التي تمتلكها دولة ما أو تحالف ما، وتشمل هذه الموارد: الحجم الديموغرافي، وعدد السكان، والقدرة الاقتصادية، والقوة الكامنة، والقدرات العسكرية. وعندما يمتلك طرف إقليمي فاعل قوة إجمالية هائلة ويُظهر نوايا عدائية، فإن الدول المعرّضة للخطر تلجأ إلى «الموازنة» ضده من خلال تجميع مواردها عبر التحالفات، وذلك بهدف تعظيم قدرتها الجماعية على الردع.

قبل التوقيع التاريخي على الاتفاقية في 7 أغسطس/آب 2026، كانت البنى الأمنية للمملكة العربية السعودية وتركيا وباكستان منفصلة إلى حد كبير، معتمدةً على آليات ثنائية أو علاقات دفاعية قائمة على المصالح المتبادلة. فعلى سبيل المثال، تقاسمت المملكة العربية السعودية وباكستان اتفاقية الدفاع الاستراتيجي المشترك الموقعة في سبتمبر/أيلول 2025، بينما انخرطت الرياض وأنقرة بشكل مكثف في التجارة الصناعية الدفاعية، مثل صفقة شراء المملكة العربية السعودية الكبيرة للطائرات المسيرة التركية في عام 2023. ورغم امتلاك كل دولة نفوذاً مستقلاً كبيراً -الثروة المالية الهائلة للمملكة العربية السعودية، والجهاز العسكري التركي المتوافق مع معايير حلف الناتو، والقوات الباكستانية العاملة التي يبلغ قوامها 660 ألف جندي، وامتلاكها ما يُقدَّر بنحو 170 رأساً نووياً-، إلا أن هذه القدرات كانت تعمل بمعزل عن بعضها البعض استراتيجياً.

أما بعد إبرام الاتفاقية، فتُحدث «اتفاقية مكة للدفاع المشترك» تحولاً جذرياً في ديناميكيات القوة الشاملة في الشرق الأوسط من خلال إرساء مبدأ الدفاع الجماعي (القائم على قاعدة «الاعتداء على طرف هو اعتداء على الجميع»). ففي أعقاب الاتفاقية، دُمجت العلاقات الثنائية -التي كانت منفصلة سابقاً- ضمن إطار أمني إقليمي مؤسسي؛ إذ يجمع الاتفاق بين ثلاث ركائز عالية التكامل: القدرة النووية الردعية لباكستان، والقوة المالية للمملكة العربية السعودية، والخبرة العسكرية الميدانية لتركيا إلى جانب صناعتها الدفاعية سريعة النمو. ونتيجة لذلك، تتجاوز الموارد الأمنية الإجمالية للتحالف مجرد المجموع الحسابي لمكوناته، لتؤسس بذلك هيكلية ردع مستقلة ومعتمدة على الذات، وبنطاق لم تشهده المنطقة منذ عقود.[4]

إذ تعمل التحالفات الإقليمية على تحييد الاختلالات في القوة الديموغرافية أو العسكرية، فوفقاً لإطار عمل «والت»، تُعدّ التحالفات الإقليمية الأداة الرئيسية التي تستخدمها الدول لتعويض وتحييد الاختلالات الحادة، سواء في القوى البشرية أو في التكنولوجيا العسكرية. وفي سياق المشهد الأمني الراهن في الشرق الأوسط، يعمل «اتفاق مكة» كآلية مباشرة لموازنة التهديدات الكبرى -مثل شبكات الوكلاء الإيرانية والثقل الديموغرافي لإيران، أو التفوق العسكري النوعي لإسرائيل-، وذلك من خلال توظيف القوة الجماعية.

4. Sam Hamad, Mecca defense pact: A new ‹Sunni NATO› in the Middle East? The New Arab, 07 August, 2026.

فمن خلال الجمع بين الثقل الديموغرافي الهائل لباكستان وجيشها النظامي وبين تكنولوجيا الدفاع التركية المتقدمة، يعمل هذا التحالف فعلياً على إزالة نقاط الضعف التي كانت تواجهها كل دولة على حدة. وعلاوةً على ذلك، تقتضي نظرية الردع أن تستند حسابات التكلفة والعائد لدى الخصم إلى القدرات الإجمالية للدولة المستهدفة وحلفائها؛ إذ يربط «اتفاق مكة» بين ثلاث ساحات جيوسياسية حيوية (البحر الأبيض المتوسط، ومنطقة الخليج والبحر الأحمر، والمحيط الهندي وجنوب آسيا). وبناءً على ذلك، يتعين على أي معتدٍ محتمل أن يضع في الحسبان احتمالات الرد الجماعي -سواء كان ديموغرافياً أو عسكرياً-، فضلاً عن العزلة الاقتصادية التي قد تفرضها ثلاث مناطق متباينة من العالم الإسلامي، مما يؤدي إلى تحييد الاختلالات الإقليمية القائمة وتحقيق الاستقرار في موازين القوى.

العامل الثاني: الجغرافيا والمسافة التهديدية

يُعدّ القرب الجغرافي أحد العوامل الأساسية في زيادة مستويات المخاطر، إذ يفترض والت أن القدرة على بسط النفوذ العسكري تتضاءل بطبيعتها مع المسافة، وهو ما يُشار إليه غالباً بـ»تدرج فقدان القوة». لذلك، تشعر الدول بتهديد أكبر من الدول المجاورة أو الجهات الفاعلة غير الحكومية القريبة منها، مقارنةً بالقوى العظمى البعيدة. ويُحوّل القربُ القدرةَ العسكرية النظرية إلى مخاطر فورية قابلة للتنفيذ.

وينطبق ذلك بدرجة كبيرة على «اتفاقية مكة للدفاع المشترك» من خلال التهديدات المشتركة التي تواجه أعضاء هذا التحالف. فبالنسبة إلى المملكة العربية السعودية وتركيا وباكستان، يُعدّ التقارب الجغرافي العامل الرئيسي وراء بيئة «التهديدات الشديدة» المشتركة بينها؛ إذ تواجه المملكة العربية السعودية تهديدات حدودية مباشرة من حركات التمرد الإقليمية، مثل الحوثيين، وقدرات الطائرات المسيّرة والصواريخ العابرة للحدود.

في حين تقع تركيا عند ملتقى بلاد الشام والبحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط، وهي منطقة شديدة الاضطراب، ما يجعلها عرضة لتداعيات فورية ناجمة عن الصراعات الإقليمية. أما باكستان، فتدير حدوداً برية شرقية وغربية شديدة الاضطراب في جنوب آسيا. ونظراً إلى أن هذه التهديدات متاخمة لحدودها، فإن مستوى المخاطر يكون في أعلى مستوياته. وتُمثّل «اتفاقية مكة» استجابةً واقعيةً دفاعيةً؛ إذ تُوازن الدول الثلاث بين التهديدات الإقليمية المباشرة من خلال تجميع قدراتها الردعية الجماعية، ما يُسهم بفعالية في مواجهة الميزة الجغرافية للخصوم المحليين.

وفيما يتعلق بهيكلية مناطق السيطرة ونقاط الارتكاز الاستراتيجي المحورية المشمولة بالاتفاقية، وفقاً للواقعية الدفاعية، التي تُعرف في الدراسات الاستراتيجية بـ «مناطق السيطرة»، فهي تلك الحيزات الجيوسياسية والمادية التي يمكن للتحالف تأمينها، أو إسقاط القوة فيها، أو حرمان الخصوم من الوصول إليها. ووفقاً لمبدأ الواقعية

عند «والت" (Walt)، يتعين على التحالف الدفاعي امتلاك قدرات متكاملة لتأمين الأراضي السيادية المشتركة ومصالحها الاستراتيجية المتبادلة. وعندما تبرم الدول اتفاقية للدفاع المشترك، فإنها تعيد رسم الهيكلية الاستراتيجية للمنطقة، محوِّلةً الدفاعات الوطنية المشتتة إلى مظلة أمنية موحدة تتجاوز الحدود الوطنية. إذ تُرسّخ «اتفاقية مكة»، التي تنص على أن «أي هجوم مسلح على أي من الدول الثلاث يُعدّ هجوماً عليها جميعاً»، هيكلية استراتيجية ضخمة ومترابطة، وذلك من خلال:

أولاً: النطاق الجغرافي (المناطق المشمولة)، إذ تُشكّل الاتفاقية مثلثاً استراتيجياً يمتد ليشمل شرق البحر الأبيض المتوسط (تركيا)، وشبه الجزيرة العربية والبحر الأحمر (المملكة العربية السعودية)، وبحر العرب والمحيط الهندي (باكستان).

ثانياً: نقاط الارتكاز الاستراتيجية، إذ تغطي هذه الهيكلية بشكل صريح ممرات بحرية عالمية حيوية تُعدّ بمثابة «نقاط اختناق» استراتيجية. ومن خلال دمج تكنولوجيا الطائرات المسيّرة التركية، والقوى البشرية وأنظمة الدفاع الجوي الباكستانية (المتمركزة بالفعل في السعودية)، والعمق الاستراتيجي والموارد السعودية، يضمن التحالف تأمين طرق التجارة وممرات الطاقة.

ثالثاً: التكامل الدفاعي، إذ تركز الاتفاقية على «تكامل القدرات العسكرية» و»الردع الاستراتيجي»، مما يعني أن إدارة هذه المناطق لا تقتصر على الجانب السياسي فحسب، بل تتم عبر تحقيق توافق

عملياتي عسكري ملموس. وتعمل هذه الآلية على إدارة «التهديدات القصوى" (Hyper-threat) من خلال ضمان أن أي هجوم على نقطة ارتكاز محلية، مثل البنية التحتية النفطية السعودية أو الحدود التركية، سيؤدي إلى مخاطرة بمواجهة رد انتقامي متعدد الجبهات يمتد من أوروبا وحتى جنوب آسيا.

مصفوفة ستيفن والت لإدراك التهديد والردع المشترك في «اتفاقية مكة"

عنصر التهديد لدى ستيفن والت	بند / بُعد الاتفاقية المترابط	النتيجة التحليلية والاستجابة الاستراتيجية	مؤشرات الأداء والدور الدفاعي
1. القوة الإجمالية (Power -Aggre-gate)	بند: تعزيز الردع الجماعي وتطوير قدرات الدفاع المشترك البند التنفيذي: التكامل في الصناعات العسكرية المتقدمة والجاهزية العملياتية.	٠ تجميع عناصر القوة الصلبة: دمج القوة المادية والتكنولوجية والديمغرافية للدول الثلاث (التوطين والتمويل السعودي + التكنولوجيا والصناعات التركية + القدرات والخبرات العسكرية والنووية الباكستانية). ٠ تحييد الفجوة في القوة المادية مقابل أي محاور أو قوى إقليمية ودولية مهددة.	خلق قوة ردع إقليمية مركّبة تتجاوز قدرات أي دولة منفردة، وتمنع "القوى الكبرى المعتدية" من فرض أمر واقع بالقوة.

عنصر التهديد لدى ستيفن والت	بند / بُعد الاتفاقية المترابط	النتيجة التحليلية والاستجابة الاستراتيجية	مؤشرات الأداء والدور الدفاعي
2. القرب الجغرافي (Geo-graphic Proximi-ty)	البند الخاص: حماية الأمن الإقليمي، سلامة الممرات البحرية، وسلامة أراضي الدول الأعضاء.	٠ تغطية العمق الاستراتيجي الممتد: حماية نطاق استراتيجي حيوي يبدأ من الخليج العربي والبحر الأحمر، مروراً بشرق المتوسط وحتى جنوب آسيا. ٠ معالجة ثغرات القرب الجغرافي ومخاطر الجوار المباشر المصدرة للأزمات.	تقليل هامش قدرة الخصوم الإقليميين القريبين جغرافياً على شن هجمات سريعة أو مباغتة، عبر إنشاء نطاق أمني دفاعي متصل.

عنصر التهديد لدى ستيفن والت	بند / بُعد الاتفاقية المترابط	النتيجة التحليلية والاستجابة الاستراتيجية	مؤشرات الأداء والدور الدفاعي
3. القدرات الهجومية Offen-) sive Ca- (pabilities	مبدأ الدفاع الجماعي: «أي هجوم مسلح على إحدى الدول الثلاث هو هجوم على جميعها» + تبادل الجاهزية والإنذار المبكر.	٠ إستراتيجية الحرمان (Deni-al Strategy): رفع تكلفة أي اعتداء عسكري أو صاروخي/سيبراني هجومي بشكل يجعله خاسراً مؤكداً. ٠ مواجهة القدرات الهجومية غير المتماثلة (الطائرات المسيّرة، الصواريخ الباليستية، والحروب السيبرانية) عبر التكامل الدفاعي.	تحويل المعامل العسكري من "قدرة هجومية مهدِّدة للخصم" إلى "منظومة شبكية دفاعية صدّاعة"، تجعل الهجوم العسكري ذا تكلفة سياسية وعسكرية باهظة.

عنصر التهديد لدى ستيفن والت	بند / بُعد الاتفاقية المترابط	النتيجة التحليلية والاستجابة الاستراتيجية	مؤشرات الأداء والدور الدفاعي
4. النيات العدائية المُدركة (Per-ceived Inten-tions)	الإعلان الاستراتيجي: التأكيد على الطبيعة الدفاعية للاتفاقية، والانفتاح على الدول الشقيقة لتعزيز السلام والاستقرار.	٠ إدارة معضلة الأمن (Security Dilemma): بعث رسالة اتصالية وردعية صريحة للخصوم حول خطوط الدفاع الحمراء، دون التسبب في سباق تسلح لاهب أو التعدي على حقوق الآخرين. ٠ الرد التكتيكي على سلوكيات الدولة المارقة أو الفاعلين العابرين للحدود (من غير الدول).	كسر أوهام الخصوم بوجوب استفراد كل دولة على حدة (Di-vide and Conquer)، وتبديد أي نيات عدائية عبر الردع الاستباقي الصارم.

العامل الثالث: ردع القدرات الهجومية

تنطلق فكرة القدرات الهجومية من تحليل طبيعة التسلح والتهديدات التكتيكية؛ إذ، وفقاً لإطار عمل «والت" (Walt)، فإن الحجم المطلق

للقوة العسكرية لدى الخصم يُعدّ أقل أهمية من كيفية هيكلة تلك القوة؛ فإذا استثمر الخصم بكثافة في أسلحة مصممة لشنّ هجمات خارج حدوده، أي قدرات هجومية، فإن الدول المجاورة ستنظر إليه باعتباره تهديداً حاداً، وستسعى بطبيعة الحال إلى تشكيل تحالفات دفاعية لمواجهته.

وفي سياق «اتفاق مكة»، يعني هذا أن على دول المنطقة إجراء تحليل دقيق ومفصل للتهديدات التكتيكية المحددة التي تواجهها. فعلى سبيل المثال، وبدلاً من الاكتفاء بالنظر إلى الميزانية الدفاعية لدولة مجاورة، يتعين على التحالف تحليل كيفية نشر أدوات هجومية، مثل الصواريخ الباليستية بعيدة المدى، وأسراب الطائرات المسيّرة (الدرونز) التي تعتمد أساليب غير متكافئة، والأصول البحرية المتقدمة، والفواعل من غير الدول. ويُعدّ التحديد الدقيق لهذه القدرات الهجومية المحددة الخطوة الأولى الضرورية لصياغة استراتيجية مضادة وموجّهة لتحقيق التوازن.

فضلاً عن آليات بناء عقيدة دفاعية مشتركة تركز على «تكلفة بدء الأعمال العدائية»، وهو ما يُعرف بـ»استراتيجية الحرمان»، إذ تنتقل هذه الفكرة من مرحلة تحليل التهديد إلى مرحلة التصدي له باستخدام «الردع عن طريق الحرمان». ففي التخطيط الدفاعي الاستراتيجي، توجد عموماً طريقتان لردع العدو: الردع بالعقاب، أي التهديد بشنّ هجوم انتقامي هائل، أو الردع بالحرمان، أي جعل نجاح العدو أمراً مستحيلاً من الناحية العملية أو مكلفاً للغاية.

ولموازنة القدرات الهجومية، سيتعين على «اتفاق مكة» تطبيق استراتيجية الحرمان. وينطوي ذلك على دمج المنظومات الدفاعية للدول الحليفة، مثل دروع الدفاع الصاروخي المتزامنة، ورادارات الإنذار المبكر المشتركة، والبنية التحتية الإقليمية المحصنة. ومن خلال بناء جدار دفاعي موحد ومنيع، يرفع التحالف بشكل كبير «تكلفة بدء الأعمال العدائية»؛ إذ يدرك الخصم أن أي ضربة هجومية ستستنزف موارد هائلة وستؤول في النهاية إلى الفشل، مما يدفعه إلى التخلي عن الهجوم قبل الشروع فيه.

العامل الرابع: فك شفرة «النوايا العدائية"

تنطلق هذه الفكرة من تحليل السلوك الاستراتيجي للطرف (أو الأطراف) المُشكِّل للتهديد؛ إذ، وفقاً لمبدأ «الواقعية الدفاعية» عند والت (Walt)، لا تُعتبر الدولة المجاورة التي تمتلك قوة عسكرية كبيرة تهديداً تلقائياً ما دامت نواياها سلمية؛ إذ ينشأ التهديد عندما تتصرف الدولة بطريقة عدوانية. ولذلك، تتطلب ديناميكيات الأمن الإقليمي تحليلاً مستمراً للسلوك الاستراتيجي للخصم للكشف عن نواياه الحقيقية.

وفي سياق الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط، يعني هذا تجاوز مجرد رصد مخزونات الأسلحة؛ إذ يقوم صُنّاع القرار بتحليل الخطاب السياسي، والطموحات الأيديولوجية للخصم، وعمليات تمويل وتسليح الفواعل من غير الدول (غير التابعة للدولة)، وأنماط السياسة الخارجية التاريخية، والتوسع التدريجي. فإذا دأبت دولة ما على استخدام

أساليب «الحرب غير المتكافئة»، أو هددت السلامة الإقليمية لجيرانها، فإن تصنيف «نواياها العدائية» يرتفع. ويقضي «العامل الرابع» بأن الدول ستتحد بسرعة لموازنة هذا السلوك العدواني، حتى وإن لم تكن الدولة المُشكِّلة للتهديد تمتلك أقوى جيش تقليدي في العالم.

وعليه، وفقاً لهذه الفكرة، تُعدّ الاتفاقية رسالةً تواصليةً وسياسيةً صريحةً لردع النوايا العدائية قبل تحولها إلى خطط قابلة للتنفيذ. ففي إطار «الواقعية الدفاعية»، يتمثل الغرض الأساسي من إبرام اتفاقية دفاع مشترك، مثل «اتفاقية مكة»، في الردع وليس خوض الحروب؛ فعندما يُظهر طرف ما نوايا عدائية، تلجأ الدول المعرّضة للخطر إلى التحالفات كأداة استراتيجية لإرسال إشارات محددة.

ومن خلال توقيع اتفاقية دفاع مشترك والإعلان عنها علناً، توجّه الدول المتحالفة رسالة موحدة وصريحة إلى الخصم مفادها أن أي هجوم على إحدى هذه الدول يُعدّ هجوماً عليها جميعاً. وتهدف هذه الرسالة السياسية إلى تغيير حسابات التكلفة والعائد لدى الطرف المهدِّد بشكل فوري؛ إذ تسعى الاتفاقية — عبر رفع تكاليف العدوان بشكل مصطنع — إلى «وأد التهديد في مهده»، أي إقناع الخصم بالتخلي عن نواياه العدائية قبل أن يبادر بحشد قواته أو الشروع في تنفيذ خطة هجومية فعلية .وتُعدّ هذه الآلية وسيلةً دفاعيةً للتعامل مع «تهديد جسيم " Hyper-threatمن خلال التضامن الدبلوماسي والردع النفسي.

الخاتمة

تجادل هذه الورقة بأن «اتفاقية الدفاع المشترك في مكة» تُعدّ نموذجاً مثالياً لتطبيق مبادئ «الواقعية الدفاعية» في العصر الحديث. فمن خلال تفكيك التهديد الذي يشكّله الخصم إلى هذه المتغيرات الأربعة القابلة للمعالجة، تنجح الاتفاقية في إدارة التهديدات الإقليمية الهائلة، وإرساء استقرار الهيكل الأمني، وردع العدوان، وذلك دون أن تؤدي بالضرورة إلى إشعال سباق تسلّح هجومي. ويرى والت أن الدول لا تشكّل تحالفاتها لمجرد مواجهة الدولة الأقوى إجمالاً، بل لمواجهة التهديد الأكثر إلحاحاً؛ وهو تهديد يتحدد بناءً على القرب الجغرافي، والقدرات الهجومية، والنوايا العدوانية المُدرَكة.

وتُجسّد الاتفاقية الثلاثية بين المملكة العربية السعودية وتركيا وباكستان هذه الديناميكية بوضوح تام؛ إذ تحالفت هذه القوى الثلاث للحفاظ على الوضع الراهن في مواجهة حرب إقليمية متصاعدة، وهجمات استهدفت البنية التحتية، واضطرابات في الممرات البحرية مرتبطة بإيران وشبكة وكلائها. ومن خلال إرساء مبدأ أن «الاعتداء على طرف هو اعتداء على الجميع»، تعمل الاتفاقية كأداة للردع الجماعي، لا كأداة للتوسع. وفي المحصلة، تُجسّد هذه الاتفاقية المبدأ الجوهري للواقعية الدفاعية: فعندما تواجه الدول تهديداً مباشراً وقريباً، فإنها تضع بقاءها واستقرارها على رأس أولوياتها من خلال استراتيجية «الموازنة الدفاعية".

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org